

نسبة بيت

في كتاب الشعر لأبي علي (*)

عز الدين البدوي النجار

تمهيد :

« كتاب الشعر » من أكبر تصانيف أبي علي^(١) ، ومن أحسن ماخرج إلى الناس في السنة التي خلت^(٢) من آثار المتقدمين .

والكلام على الكتاب نفسه وعلى العمل فيه مطلب على حدة ، لايفي به ولايجزئ عنه كلام مقتضب مجمل ، يجيء في أعراض كلام آخر ، يوم تعريفاً بالكتاب ، ثم لايتعرف به من حقيقته ولامن حقيقة العمل فيه كبير شيء .

ولست من هذا ، على هذه الصحائف ، في قليل ولاكثير ، وإنما أحاول ناحية بعينها ، حركت إليها حاشية في إحدى طبعتي الكتاب ، هي الطبعة التي قام عليها الدكتور محمود محمد الطناحي^(٣) ، أقتضب الكلام عليها اقتضاباً ، هو إلى التقرير أقرب ؛ بانياً الأمر فيا أحاوله

☆ عنوان المقال الأول ، الدال على حقيقة ما كان من علي فيه : « أطراف من القول في نسبة بيت في كتاب الشعر لأبي علي ، وفي أشياء من التحقيق لابتست النظر في تلك النسبة ، وترجمة خُرَاشَةَ بن عمرو العبسي » ثم اجتزأت بهذا مقاربة واختصاراً .

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار البسوي الفارسي ، النحوي العلم . (٢٨٨ - ٣٧٧) .

(٢) صدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

(٣) قام على الطبعة الأخرى الدكتور حسن هنداوي ، ولم أقف عليها .

على الظن ، إذ كان على الظن جاء ، ومنتظراً به ، كغيري من سائر من يقف عليه ، نصاً أو شبيهاً بالنص ، ينتهي معه الظن ، ويتعين أو يترجح اليقين .

وأستطرد في خلال ذلك إلى القول في وجوه من السهو أو الغلط : في مطبوع هذا التراث ، وفي طائفة من عمل فضلاء العلماء في تحقيقه ، لا بست عملي فيما كنت أخذاً نفسي به ، من تخليص القول في مضمون تلك الحاشية = رأيت ألا أخلي مما عندي فيها هذه السطور ؛ ثم أصل ذلك بما يشبه أن يكون ترجمة مختصرة لخراشة بن عمرو العبسي ، رأيتها داخلية في معنى ما عرّضت له ؛ اجتلاباً للفائدة في هذا كله ، وجمعاً له في صعيد واحد من كتاب^(٤) .

(٤) ما كانت هذه الكلمة لتكتب أصلاً ، أو أنها لو كتبت فما كانت لتكتب في أكثر من ورقة أو ورقتين ، لو كان ظاهر عنوانها هو غرضها المفرد ، تتناهى إليه ثم تقف عنده . إلا أني بنيت الأمر فيها بناء آخر وعلى غاية أخرى ؛ وذلك أنه قد كان لي فيما شرع فيه الأستاذ الدكتور شاكر الفحام ، من تقييد نماذج من « سهو العلماء » ، مثبّر إلى تقييد طائفة من ذلك ، مثلها يتفق لكل مشتغل ؛ انعطافاً مني إلى روح ما أراغه الأستاذ الدكتور مما شرع فيه ، وتوكيداً له وحرصاً عليه .

وكان لا يخلو من طرافة (ولعله لا يخلو من غرابة) ملاحظة أن قطعة لابأس بها من نماذج السهو (أو الغلط) هذه ، كانت تنتظم من تلقاء نفسها ، بمجرد إدارة الكلام على نحو بعينه ، فيما كنت أحاول من نسبة البيت الشاهد في كتاب أبي علي ...

وهنا بعد معنى لا بد من بيانه ، أدفع به عن نفسي وعن قارئ العربية - باعتبارين مختلفين - شبهة لعلها تقع ، بل هي واقعة بيّنين . تلك هي أن اقتصاص الكلام على الصورة التي مثلتها له في نفسي ، مما هو عندي غاية في السهولة والوضوح ، يمكن أن يكون عند فريق من قرائه غاية في الإعناء والغموض ؛ لبعد مادته من دائرة الارتاض به وزاولة دقّة كفه ، ولكون الشكل الذي تعرض لحله وأنتدب لإزاحة السهو أو الغلط عنه ، ليس مشكلاً عنده ، ولا حلاً وتصحيحة مما يُعَيِّبه ويشغل باله .

هذا ، وعلى أن تاريخاً للعربية الفصحى ، عمره في تقدير المُقَلِّل ألفاً عام ، لحقيق أن يكون في حواشيه وأطرافه من المشكلات ، فضلاً عن متونه وأصوله ، ما لا يقع - بالضرورة - في دائرة اهتمام كل أحد من أبناء هذا التاريخ .

ابتداء الأمر :

أنشد أبو علي في باب « تفسير الكلم التي سميت بها الأفعال » [ص :
٤] ، وهو أول أبواب الكتاب :
« وقال :

أَيُوعِدُنِي بِالْقَتْلِ أَعُورَ عَاقِرَ إِلَيْكَ فَتَنْهِنُهُ مِنْ وَعِيدِكَ عَامِرٌ »
وكتب عليه الدكتور الطناحي في الحاشية : ٤ :
« في (ب) : وأنشد غيره . ولم أعرف قائل البيت . و « عامر » في
البيت هو عامر بن الطفيل ، فإن هذا الوصف مصروف إليه لاحتمال « .
قلت :

أما أن « عامراً » في البيت هو عامر بن الطفيل فهذا لا ريب فيه
إن شاء الله ، ولا يتوقف فيه من له بالجاهلية أدنى معرفة ؛ ومن أعرف
شعر عامر بيته الذي ذكر فيه عَوْرَةَ وَعَقْرَةَ ، وسار عنه كل مَسِيرٍ :
فَبَيْسَ الْفَتَى إِنْ كُنْتُ أَعُورَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عَذْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرٍ^(٥)
وأما قوله : « ولم أعرف قائل البيت » فيوشك أن يكون الأمر كما
قال حفظه الله ، وينبغي ألا يكون قاله إلا بعد البحث والمراجعة وطول
التفتيش ؛ وعسى ألا يكون فاته في مثل موضعه - من مظان التخريج
شيء ذو بال . ولولا أن للمرء مذاهب وراء النص وما يقوم مقام النص ،
كانت « الحاشية » التي كتبها الدكتور « نصاً » فيما كتبت من أجله ،
وكانت غاية إلى أن يوقف على النص القاطع الذي هو الغاية في مآثور
الآداب .

(٥) ديوانه : ١١٩ ، المفضليات : (الأنباري الكبير) : ٧١٠ ، (التبريزي) : ١٤٩٢ ،

(شاكر وهارون) : ٣٦٢ .

(١)

وإذ قد امتهدت من العذر ما أرجو أن يدفع غائلة الغلط العمد ،
وبرئت من أن يكون الكلام عندي يقيناً أو جارياً مجرى اليقين ، فأول
ما يسبق إلى الوهم في نسب البيت الذي أنشده أبو علي قرب ما بينه وبين
بيتِ علي رَوِيهِ في كتاب سيويه .

جاء في باب الواو التي ينتصب مابعدھا في غير الواجب من حيث
انتصب مابعد الفاء : ١ / ٤٢٧ (٣ / ٤٦ هارون) :

« ... والرفع أيضاً جائز حسن ، كما قال قيسُ بنُ زهيرِ بنِ جَدِيمةَ :
فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحرةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامراً »
فنسب البيت هنا إلى قيس كما تراه ، وأسند « يسلم » إلى مذكر
ليوهمك أن « عامراً » هو أحد من تعرف أو لاتعرف من رجال الجاهلية .

ثم جاء الأعم الشنمري فزاد الشبهة تمكيناً ، من حيث زاد ماجاء في
البيت في كتاب سيويه توكيداً وبياناً ؛ قال في « تحصيل عين
الذهب » : ١ / ٤٢٧ : « وأنشد في الباب لقيس بن زهير العبسي :
فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحرةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامراً
الشاهد فيه : « ويسلم » على القطع والاستئناف ، ولو نصب بإضمار
« أن » ، لأن ما قبله من الشرط غير واجب لجاز . وتقدير البيت : لئن
قتلت وعامر سالم من القتل فليست بصريح النسب ، حر الأم . وأراد
عامر بن الطفيل . »

وقال في « النكت في تفسير كتاب سيويه » : ١ / ٧٢٠ :

« وأنشد لقيس بن زهير :

فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحرةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامراً

[....^(٦)] واو حال ، كأنه قال : وعامر هذه حاله . والنصب في « يسلم » أجود ، لأن معناه : لئن كنت مقتولاً مع سلامة عامر فلا ينسبني قومي إلى حرة . والصريح : الخالص النسب .

قلت : فأثبت البيت لقيس في الموضوعين ، وأقام على أن « يسلم » بالياء ، مسنداً إلى مذكر؛ إلا أنه سمي من أسند إليه مرة ، وأغفله^(٧) مرة أخرى .

سيرورة القول بنسبة البيت إلى قيس عند المحدثين :

وتابعهما^(٨) في نسبة البيت إلى قيس من المحدثين ، متابعة موافقة أو متابعة إحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي في الدرر اللوامع : ١٠ / ٢ ، وأحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار في حاشية معاني القرآن : ٦٧ / ١ ، والأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله في حاشيته على : سيبويه : ٣ / ٤٦ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٣٣٠ ، وفي معجم شواهد العربية^(٩) : ١٥٥ ، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي في حاشيتهما على كتاب القزاز : مايجوز للشاعر في الضرورة : ٢٩٥ ، والدكتور زهير عبد المحسن سلطان في حاشيته على « النكت في تفسير كتاب سيبويه » : ١ / ٧٢٠ .

(٦) النقاط من مطبوع « النكت » ، وموضعها من الأصل كلمات طامسة أربع .

(٧) لعل إغفاله تسمية في « النكت » من أجل أنه لم يجده مسمى في الأصل الذي بنى عليه كتابه ، وهو شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه . وربما أنس بهذا أن المذهب في نصب « ويسلم » ليس واحداً في الكتابين .

(٨) أي تابع ما في مطبوع كتاب سيبويه ، والشنقري في شرح شواهد .

(٩) ورأيناه ذكر هناك أن البيت في المقتضب : ٤ / ٩٣ ، إلا أنني لم أجد البيت في

الكتاب أصلاً .

وبنسبة البيت هذه التي في الكتاب ذكره صانعا فهرسي شواهده :
الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ^(١٠) ، والأستاذ الشيخ العلامة محمد عبد
الخالق عضبة^(١١) رحمه الله .

وأغرب الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، وهو أول صانع لشواهد
الشعر في الكتاب ، فنسبه^(١٢) ، تسرعاً أو سهواً ، لزهير بن جذيمة ، لا إلى
قيس ابنه . وترك أن يسميه البتة ، كما ترك أن يسمي سائر أصحاب
الشواهد ، الأستاذ علي النجدي ناصف^(١٣) رحمه الله .

وذكر نسبي البيت جميعاً : نسبه إلى قيس هذه ، ونسبه إلى
ورقاء أخيه (وستأتي) الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه :
« شواهد الشعر في كتاب سيبويه » : ٢٠٣ ، والدكتور محمد علي سلطاني
في « شرح أبيات سيبويه » : ٢ / ٢٠٤ (الحاشية) .

والبيت - بعد نسبه إلى قيس فيما تقدم - في « عامر بن الطفيل »
عند عبد السلام هارون في حاشيته على سيبويه : ٣ / ٤٦ ، متابعاً الأعم
الشنترى فيما قاله في « تحصيل عين الذهب » .

ولو قد صحت للبيت صورته هذه^(١٤) ، وصح ما قيل فيه^(١٥) ، لقد
كان الخاطر التبس به ، واستحكمت الجواذب إليه ، وكان للظن فيه مَرَّاحٌ
بعيد .

(١٠) فهرس شواهد سيبويه : ٨٧ .

(١١) فهرس كتاب سيبويه : ٨٠٠ .

(١٢) في فهرسه : ٤٤ ، المنشور في مجموعه الذي أوله : « فصيح ثعلب » .

(١٣) في فهرسه الذي جعله آخر فصول كتابه : « سيبويه إمام النهضة » : ٢١٦ .

(١٤) أن الذي في عجزه : « يسلم » بالياء ، و : « تسلم » بالتاء ، كما سيأتي .

(١٥) أنه لقيس في عامر بن الطفيل .

صحة رواية البيت ، والصحيح في نسبته :
لكن رواية البيت لاتصح على الوجه المتقدم ، ولا يصح أنه في
عامر بن الطفيل .

ففي « مايجوز للشاعر في الضرورة » في كلتا نشرتيه : التي تقدم
ذكرها : ٢٩٥ ، والتي قام عليها الدكتور زغلول سلام والدكتور مصطفى
هدارة : ١٩٢ = : « وتسلم عامر » بالتاء ، مسنداً معها الفعل إلى مؤنث .
وفي « شرح أبيات سيويه » لابن السيرافي « : ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٥ :
« قال سيويه في عوامل الأفعال : قال ورقاء بن زهير بن جذيمة
العبسي :

فِياليتَ أَني قبل ضربةِ خالدٍ وقبلَ زهيرٍ لم تلدني تَماضِرُ
(فلا يدُعني قومي صريحاً لحرّةٍ لئن كنتُ مقتولاً وتسلمَ عامراً)
كان خالد بن جعفر بن كلاب قد التقى هو وزهير بن جذيمة ، فاقتتلا
ثم اصطرعا ، فوقع زهير تحت خالد ، فَبَصَرَ بها ورقاء بن زهير ، فجاء
فضرب خالداً فلم يعمل فيه سيفه ، وجاء رجل من بني عامر فضرب
زهيراً ، وهو تحت خالد ، ضربةً أثنخته ، ومات منها بعد ذلك . فَنُعِيَتْ
هذه الضربةُ على بني عبس ، وقال ورقاء في هذه الأبيات :

رَأيتُ زهيراً تحت كلِّ خالدٍ فأقبلتُ أسعى كالعَجُولِ أبادِرُ
فَشَلَّتْ يميني يومَ أضربُ خالداً ويمنعني مني الحديدُ المَظَاهِرُ
وتماضر : أم ورقاء . تني ورقاء ألا تكون أمه ولدته لما نبا سيفه عن
خالد . و « عامر » أراد به القبيلة ، و « تسلم » بالتاء ، ورووه بالنصب
على الجواب بالواو «

قلت :

وما عند ابن السيرافي هو الثبت عندي في نسبة البيت وفي صواب

روايته ، وإنما كان هو الثبت من وجوه :

١ - أنه قد نسب أيضاً إلى ورقاء في « كامل » ابن الأثير :
١ / ٥٥٨ - ٥٥٩ ، في هذه الأبيات التي على الرء ، في رواية نادرة فيها زيادات

رَأَيْتُ زَهِيْرًا تَحْتَ كُلِّ خَالِدٍ	فَأَقْبَلْتُ أَسْعَى كَالْعَجْوَلِ أَبَادِرُ
إِلَى بَطْلِينَ يَغْتَرَانِ ^(١٦) كَلَاهِمَا	يُرِيدُ رِيَاشَ السِّيفِ وَالسِّيفُ نَادِرُ
فَشَلَّتْ بِنِي يَوْمَ أَضْرِبَ خَالِدًا	وَيَمْنَعُهُ مِنِّي الْحَدِيدُ الْمُنْظَاهِرُ
فِيَالِيَتَ أَنِي قَبْلَ أَيَّامِ خَالِدِ	وَقَبْلَ زَهِيْرٍ لَمْ تَلِدْنِي تَبَاضِرُ
لِعَمْرِي لَقَدْ بَثَّرْتِ بِي إِذْ وَلَدْتِنِي	فَإِذَا الَّذِي رَدَّتْ عَلَيْكَ الْبَشَائِرُ
فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحِرَّةِ	لَنْ كُنْتُ مَقْتُولًا وَتَسَلَّمُ عَامِرُ ^(١٧)
فَطِرُّ خَالِدًا إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً	وَلَا تَقَعْنُ إِلَّا وَقَلْبُكَ حَادِرُ
أَتَتِكَ الْمَنَايَا إِنْ بَقِيَتْ بَضْرِبَةً	تَفَارِقُ مِنْهَا الْعَيْشَ وَالْمَوْتَ حَاضِرُ

٢ - وأن الرواية قد استفاضت بنسبة هذه الأبيات إلى ورقاء ، في خبر مقتل أبيه زهير في يوم النفراوات ، وأنه هو الذي ضرب خالد بن جعفر فنبأ سيفه عنه لا قيس أخوه .

والأبيات ، أو بعضها ، وباختلاف في روايتها ، منسوبة إلى ورقاء في حماسة البحري : ٤٤ (٥٥ الرحمانية) ، والنقائض : ٣٨٤ ، والعقد الفريد : ٥ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والأغاني : ١١ / ٧٤ ، ٨٩ ، وأمالي المرتضى : ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ، وكنايات الجرجاني : ٣٥ ، ونهاية الأرب :

(١٦) هكذا هو في المطبوع ، ولم يتجه لي ، وأخشى أنه : يَغْتَرَانِ . وهو في العقد ، والأغاني : ١١ / ٨٩ ، وأمالي المرتضى ، والخزانة : ينهضان . والبيت بأسره :
إلى بطلين ينهضان كلامهما يريقان نصل السيف والسيف نادِرُ
(١٧) في مطبوع الكامل : بحرة ، مكان : لحررة ، و : يسلم ، مكان : وتسلم .

١٥ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٣٧٨ (١٠ / ٤٤٣ - ٤٤٤ هارون) .

٣ - يؤيد هذا أن الفرزدق ، وهو راوية العرب وصاحب مفاخرها ومثالبها ، حين أجهته الحال إلى أن ينتحل لنفسه المعاذير ، في نُبُو سيفه عن الرومي في الخبر المشهور^(١٨) ، نسب ماكان من ذلك في أمر زهير ، إلى ورقاء لا إلى قيس أخيه :

فإن يك سيفَ خانٍ أو قدّرَ أبي لتأخيرِ نفسٍ حتْفها غيرُ شاهدِ
فسيفِ بني عبسٍ وقد ضربوا به نَبأَ بيدي ورقاءَ عن رأسِ خالدِ

٤ - ويؤيده أيضاً أن الغندجاني في ردوده في « فرحة الأديب » على ابن السيرافي فيما تعرض له من شرح أبيات سيبويه ، وفي استطالته عليه بسعة روايته ، وغزارة علمه بأحوال العرب ، وبالتحقيق فيما يتعاطاه من ذلك = لو كان الأمر عنده في رواية البيت بخلاف مقال ابن السيرافي ، كان قد قام به وقعد كعادته ، وتثّل من كناتته ، وتمثّل له الأمثال ، واجتلب من ضوَالِ الأقوال ؛ فدل سكوته عنه على أنه يُقرُّ مقاله .

٥ - وأغرب من كل ماتقدم بيت أصبته في « التكلمة » و « اللسان » و « التاج » ، لم أجد في شيء غيرها من سائر ماوقفت عليه ، هو من تمام خبر ورقاء ، بل هو مستقره ومآله ؛ وهو فيما نحن فيه ، ومن حيث نظرت إليه ، معجب غريب .

جاء في « التكلمة » و « اللسان » : عنن :

« ويقال : تَعَنَّ الرجلُ : إذا ترك النساءَ من غير أن يكون عِيناً ،

(١٨) ينظر في النقائص : ٣٨٣ - ٣٨٤ ، وطبقات فحول الشعراء : ٤٠٠ - ٤٠١ ،

والأغاني : ٢١ / ٢٢٨ .

لثأر يطلبه . ومنه قول ورقاء بن زهير بن جذيمة في خالد بن جعفر بن كلاب :

تَعَنَّتْ لِمَوْتِ الَّذِي هُوَ وَاقَعُ وَأَدْرَكَتْ ثَأْرِي فِي نَمِيرٍ وَعَامِرٍ
قلت : فهذا من ذلك ، وهو من خبر يوم النَّفْرَاوَاتِ جوابه ورجع
صداه ، وهو تَحِلَّةٌ قَسَمَ وِرْقَاءُ ، ومُخْرَجُهُ فِي أَلَيْتِهِ الَّتِي تَأَلَّاهَا عَلَى نَفْسِهِ ،
وهو أَيْضاً طَلَبْتُنَا نَحْنُ فِيمَا نَحَاوُلُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ التَّارِيخِ^(١٩) .

نسبة الشواهد من الشعر في كتاب سيبويه :

بقيت ناحية ربما تعلق بها أو توقف فيها من لامعرفة له بكتاب
سيبويه ، يتحرر بها القول في بيته هذا الذي أنشده ، ثم هي بعد ، من
هذا القدر من الكلام على البيت ، فصله وختامه .

رأيت فيما تقدم أن الذي في مطبوع كتاب سيبويه^(٢٠) :
« ... والرفع أيضاً جائز حسن ، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة » ،
وهذا ربما أومأ أن نسبة البيت إلى قيس قول قاله سيبويه ، كما قد يدل
عليه ظاهر النص ؛ والأمر على الضد من ذلك إن شاء الله ، فيما يشبه
اليقين :

لم ينسب سيبويه البيت أصلاً ، وإنما نسبه من جاء بعده من خدَمَةِ
الكتاب ، من شراحه أو شراح شواهدده ، ولنا في ذلك قرائن ، وما هو
فوق القرائن :

١ - فأول ذلك : أنه قد كان معلوماً عند المشتغلين بالكتاب قديماً ،

(١٩) تاريخ الجاهلية ، الذي لا يعرف مبلغ صعوبته إلا من دفع إلى مضايقه . ولعل
هذا أيضاً ينهض لي عذراً ، عند من يُعْتَبَرُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ ، لأول وهلة ، ماتكلفته له في هذه
السطور .

(٢٠) في طبعته كليهما : بولاق ، وعبد السلام هارون .

ثم استفاض العلم به عند دارسيه حديثاً ، أن جملة ما وقع من شواهد الشعر في كتاب سيبويه إنما وقع فيه عُفْلاً غير منسوب ، وإنما نسبه من جاء بعده ؛ وهذا كتاب سيبويه ، تجد في صدر نسخته المسندة التي أخرج عنها الأستاذ عبد السلام هارون نشرته المعروفة : ٩ / ١ :

« وذكر أن علي بن سليمان [يعني الأخفش] حكى أن أبا العباس [يعني المبرد] كان لا يكاد يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه علي أبي إسحاق [يعني الزجاج]^(٢١) لصحة نسخته ، ولذكر أسماء الشعراء فيها . »

قلت : فتأمل قوله : « ولذكر أسماء الشعراء فيها » ، تجده كالنص فيما نحن فيه . وقال^(٢٢) بعد ذلك حاكياً عن أبي عمر الجرمي قوله المشهور :

« نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً : فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأثبت أسماءهم ، وأما خمسون فلم أعرف قائلها »^(٢٣) .

وهذا أصرح من الأول في الدلالة على خلو نسخة الكتاب من ذكر أسماء الشعراء ، وأن هذا بينهم متعالم معروف ، لا يتوهمون غيره ، ولا يتوهم عليهم مثله أحد . وهذا شيء لانطيل فيه ، إذا كان يكفي مجرد

(٢١) زدت من عندي ما بين الأقواس المكسورة .

(٢٢) أبو جعفر أحمد بن محمد ، المعروف بابن النحاس ، من صدور حَمَلَةِ كتاب سيبويه ورواته ، وأحد من قرئ عليهم الكتاب في نسخته التي أخرج عنها الأستاذ عبد السلام هارون نشرته المذكورة .

(٢٣) ينظر مقال الدكتور رمضان عبد التواب : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه . مجلة مجمع دمشق : مج : ٤٩ ، ج : ٢ ، ص : ٦١ وما بعدها .

الإشارة إليه^(٢٤) .

٢ - وأيضاً ، فلو كانت نسبة البيت أصيلة في كتاب سيبويه ، وكانت على أصلتها غلطاً منه ، كان ينبغي لابن السيرافي حين نسب البيت على ماهو الصواب عنده ، أن ينبه على غلط سيبويه ، كيف وهو يشرح ما عنده ؟ فلما لم يفعله دل على أن صورة الحال عنده ، بخلاف ما ألف الناس فيما بعد .

٣ - ويدخل في هذا ويؤنس به ، أن الفراء على تقدم زمانه ، وقرب عهده من عهد سيبويه حتى كادا يكونان متعاصرين ، وعلى معرفته بالكتاب = حين أنشد البيت في معاني القرآن : ١ / ٦٧ ، أنشده غير منسوب ، قال :

« ... كما قال الآخر :

فلا يدعني قومي صريحاً لحرية لئن كنت مقتولاً ويسلم عامراً »

٤ - وغير منسوب أيضاً أنشده القزاز في « ما يجوز للشاعر في الضرورة » : ٢٩٥ ، وأبو حيان في « تذكرة النحاة » : ٣٣ ، والسيوطي في « مع الهوامع » : ٢ / ١٦ ، والبغدادي في « خزنة الأدب » : ٤ / ٥٣٥ (١١ / ٣٣٠ هارون) ، و « شرح شواهد المغني » : ٤ / ٣٦٨ ، حاكياً في الموضوعين كلام الفراء في « المعاني » .



(٢٤) أفرد الصديق الدكتور خالد عبد الكريم جمعة كتاباً برأسه لشواهد الشعر في كتاب سيبويه (هو رسالته للدكتوراه) ، تجد في فصله الثاني (١٧٩ وما بعدها) تفصيل القول فيما عسى أن يكون أصيلاً في الكتاب ، وما هو مزيد طارئ عليه ، من كل ما تجده فيه الآن من صريح النسبة .

وههنا بعد أمران اثنان ، القول بها حدس بحت ، لادليل عليه ولاما يشبه الدليل^(٢٥) لعل إثباتها هنا خير من اطراحها البتة ، إذ كانا من تمام البحث في بيت سيبويه :

١ - يخيل إلى الناظر في كلام ابن السيرافي في شرحه على البيت : في نسبه حين نسبه ، ثم في تعيين الوجه في روايته : « ... و « عامر » أراد به القبيلة ، و « تسلم » بالتاء ... » = أن البيت قد جاء في النسخة التي بنى عليها أبوه شرحه العظيم ، كنحو ما تجده الآن في طبعتي بولاق وهارون ؛ وأنه في ذكر اسم ورقاء بن زهير من غير تعقيب عليه ، ثم في حرصه على إثبات الوجه في رواية البيت من غير تعقيب عليه أيضاً = كأنما يصحح ما عند أبيه ، أو ماسكت عنه أبوه ، على استحياء .

يقوي هذا بعض القوة أن البيت هكذا جاء عند الأعم في كتابيه « التحصيل » و « النكت » ، وتعويل الأعم على شرح أبي سعيد خاصة يبيّن ظاهر معلوم^(٢٦) ، فيشبه أن يكون في كلامه على البيت ، ولا سيما في « النكت » ، من أبي سعيد أخذ ، ومن بجره اغترف .

٢ - يشبه أن تكون نسبة الأبيات ، التي منها بيت كتاب سيبويه ، إلى قيس مرة ، وإلى أخيه ورقاء مرة ، من الخلط القديم ، وأنها من أجل ذلك نسبت في الوحشيات : ٦١ (ق : ٨١) إلى « ابن زهير العبسي » ،

(٢٥) وقد كان يغني عن القول في أولها بالظن ، أن يرجع إليه في نسخة من شرح أبي سعيد ، وهيهات ، هذا القريب البعيد ، والممكن الممتنع ، وهذا الذي في مثله قال الأول : « وجيرة ما هم لو أنهم أمم » .

(٢٦) ينظر في هذا مقدمة محقق « النكت » : ٥٤ - ٥٦ ، ومقال الدكتور عوض القوزي : نكتة النكت في سرقة الأعم الشتري . مجلة مجمع دمشق : مج : ٦٢ ، ج : ٤ ، ص : ٦٨٥ وما بعدها .

فأغفلت فيها النسبتان جميعاً ، إلى قيس وإلى ورقاء . وقد كان غير هذا أولى بأبي تمام ، لشهرة الرجلين خاصة وعامة ، وعند رواة الشعر وحملة الأخبار ، ولاسيما قيس ، فإنه من أعرف رجال العرب في العرب ، في الجاهلية والإسلام ، ولو كان نسب الأبيات إلى أحد الرجلين واحداً ، ومقطوعاً به أكيداً ، لم يكن لإغفال نسبه إليه معنى ، وكان قد جرى به في الكتاب القلم ، كما جرى به في المحافل عند الإنشاد للسان .

وبعد

فقد تبين بما تقدم^(٢٧) أن توهم الصلة بين بيتي سيويه وأبي علي ، إنما هو بارقة برقت ، جذبت إليها رواية بعينها في بيت الكتاب . وقد كانت جديدة أن تبقى كذلك ، وأن تكون كسائر ما يعرض للمرء من هذا الجنس : خواطر تسنح ، ومذاهب من الرأي تلوح ، لا يقيد أمثالها على نفسه أحد ، ولا ينزع إليه ، تنشئها شبه غرارة ظاهرة ، حتى إذا بطلت إحداها بطلت الأخرى = لولا الرغبة في إثارة الفائدة ، والتوسل ، صنعة ، بما هو من صريح التوهم ، إلى أشياء من خالص اليقين .

(٢)

وأعلى مما تقدم رتبة ، وأوفر منه في إصابة الغرض حظاً ، أن يكون بيت أبي علي من أبيات لخراشة بن عمرو العبسي ، قالها يتهم بعامر بن الطفيل ، أو تكون منها بسبب .

(٢٧) وخلاصته من جهة ما نحن فيه ، أن « عامراً » في بيت كتاب سيويه هو « عامر » القبيلة ، لا عامر بن الطفيل .

ومن أظهر ما قيل في خبر ذلك ما جاء في العقد الفريد^(٢٨) : أن بني عامر خرجت تريد أن تدرك بثأرها يوم الرِّقْمِ ، فجمعوا على بني عبس بالنُّتَاءِ وقد نَذَرُوا بهم ؛ فالتقوا ، وعلى بني عامرِ عامرُ بنُ الطفيل ، وعلى بني عبسِ الربيعُ بنُ زياد ، فاقتتلوا اقتتالاً شديداً ، ثم هزمت بنو عامر هزيمة قبيحة بعد أن قتل من أشرافهم عدد ، وطعن ضبيعة بن الحارث العبسي عامر بن الطفيل فلم يضره ، ونجا عامر . وقال خراشة بن عمرو العبسي :

وساروا على أظمائهم وتواعدوا	مياهاً تحامتها تميمٌ وعامرٌ
كأن لم يكن بين الذنابِ وواسطِ	إلى المنحنى من ذي الأراكة حاضرٌ
ألا أبلغا عني خليلي عامراً	أتنسى سعادَ اليومِ أم أنتَ ذاكرٌ
وصدتك أطرافَ الرماحِ عن الهوى	ورممتَ أموراً ليس فيها مصادرٌ
وغادرت هزانَ الرئيسِ ونهشلاً	فله عينا عامرٍ من تفادِرٌ
وأسلمتَ عبداللهِ لما عرفتهم	ونجاك وثأبَ الجراميزِ ضامرٌ
قذفتهم في الموتِ ثم خذلتهم	فلا وألتُ نفسٌ عليلٌ تحاذرٌ

وقال أبو عبيدة : إن عامر بن الطفيل هو الذي طعن ضبيعة بن الحارث ، ثم نجا من طعنته ، وقال في ذلك :

فإن تنج منها ياضبيعَ فإنني وجدك لم أعقدُ عليك التأمنا

قلت : وفيما ذكرت وما لم أذكر من خبر أبيات خراشة اضطراب كثير ، يعسر تخليص بعضه ، بل يتعذر ؛ وعلى أنه ليس من شرط هذه السطور تصحيح كل ما يعرض فيها من ذلك ، إذ كان له موضع آخر هو

(٢٨) ٥ / ١٦١ - ١٦٢ ، وأنا أنقل ما فيه باختصار وتصرف يسيرين .

أَمَلِكُ بِهِ^(٢٩) ، وإذ كنت إنما أتناول الشيء بعد الشيء ، مما هو من عمود ما بنيت هذه الكلمة عليه كالحواشي والأطراف ، استطراداً كما قدمت ، لاتبهاً وقصداً^(٣٠) .

فمن ذلك ماجاء من هذه الآيات ومن خبرها في الحيوان :
٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، قال أبو عثمان :

« وقد كان الحكم بن الطفيل ، أخو عامر بن الطفيل ، وأصحابه ، خنقوا أنفسهم في بعض الأيام ، فعَيَّرُوا بذلك تعبيراً شديداً ، فقال خراشة بن عامر بن الطفيل :

وَقَدَّتْهُمْ لِلْمَوْتِ ثُمَّ خَنَقْتَهُمْ فَلَآ وَآلَتْ نَفْسٌ عَلَيْكَ تَحَاذِرُ
فَهَلْ تُبْلِغُنِي عَامِراً إِنْ لَقَيْتَهُ أَسَلَيْتَ عَنْ سَلَامَانَ أَمْ أَنْتَ ذَاكِرُ
فَإِنَّ وَرَاءَ الْحَيِّ غَزْلَانَ أَيُّكِهِ مُضْمَخَةٌ آذَانُهَا وَالغَدَائِرُ
وَإِنَّكُمْ إِذْ تَخْنُقُونَ نَفْسَكُمْ لَكُمْ تَحْتَ أَظْلَالِ الْعِضَاءِ جِرَائِرُ
قلت : قوله في المطبوع : « فقال خراشة بن عامر بن الطفيل » ،

(٢٩) ما كان من ذلك متعلقاً بعامر بن الطفيل وبني عامر فوضعه دراسقي عن عامر والعامريين . (وأنا من كثرة الإشارة إلى هذه الدراسة - هنا وفيما يستقبل - على حرج شديد . ومعذرتي في ذلك ، أني في جمهور هذه الكلمة ، استرسلت في بناء الكلام على مافي النفس استرسال من يكتب لنفسه ، وربما أفضى بعض ذلك إلى غير لائق بالسداد ، من جهة أنه يستحيا من إيراد مثله لقارئ يقرؤه ، لأنه في ذاته - فيما أرجو - ينبو به موضع أو يدفعه نظراً .

(٣٠) وذلك أن عمود هذه الكلمة تتبع نسبة بيت « كتاب الشعر » : « أيوعدني بالقتل ... » ، وهو القصد الظاهر فيها ، الناظم لشتات المادة المجموعة إليها ، وماسواه بالقياس إليه توسع واستطراد . وعلى أن للكلمة ، بإزاء هذا ، وجهاً آخر ، يرجع معه ماجاء فيها عَرَضاً واستطراداً غرضاً مراداً ، إلا يكن من جهة البسط والإفاضة والتفصيل ، فمن جهة تَعَلُّقِ الخاطر به ، وإفراد جانب من المكتوب له . وبيان هذا تقدم في الحاشية (٤) ، وسيأتي مرة أخرى في صدر ترجمة خراشة .

فهذا من السهو المعداد ، نسخاً أو تحقيقاً . ولولا أنه وقع في طبعات « الحيوان » الثلاث ، كان حمله على غلط الطباعة أولى ، لغرابة جواز مثله على مثل الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله .

وهو يبيّن أن في الكلام سقطاً ، وأن صورة العبارة كما ينبغي لها أن تكون : « فقال خراشة بن عمرو [يعير ؟] عامر بن الطفيل » .

وإنما هذا من أجل أنه لم يكن لعامر من ولد ، ولو كان - جدلاً ، أو كنعو ما وقع في مطبوع الحيوان - لكان به « الأبلق العقوق^(٣١) » الذي قالته العرب ، بعد قضيته في ذلك في بيته السائر الذي أنشدته آنفاً :
فبئس الفتى إن كنتُ أعورَ عاقراً جباناً فما عذري لَدَى كلِّ مَحْضَرٍ
ولكان الدافع إلى هذه الكلمة قد انتقض أصلاً ، أليس بيت أبي علي :
أيوعدني بالقتل أعور عاقر ؟ ! .

وقوله في البيت الثاني من أبيات خراشة : أسليت عن سلمان ، فهذا أيضاً من السهو ، وهو غلط يدفعه سياق الأبيات ، ويدفعه تظاهر النصوص على حقيقة المذكور فيها ؛ وإنما هو : أسليت عن سماك ، و « سلمي » هذه ، هي « سعاد » المذكورة في رواية « العققد » ، وهي « أسماء الفزارية » المذكورة على الصحة في رواية الغندجاني في فرحة الأديب : ٦١ :

فمن مَبْلَغٍ عني خليلي عامراً أسليتَ عن أسماء أم أنتَ ذاكرُ

(٣١) من أمثالهم : أغرُّ من الأبلقِ العقوقِ ، يضرب لما لا يمكن ولا يكون . وذلك أن « الأبلق » وصف للذكر من الخيل الذي ارتفع تحجيله إلى فخذيه ، و « العقوق » وصف للأنثى منها ، وهي التي انتعق بطنها للولد ، أي اتسع . فهذا لا يمكن : أن يكون الفرس ذكراً وأنثى في آن .

فإن وراء الجزع غزلان أئكة مضمخة آذانها والغفائر والبيتان في « تهذيب الألفاظ » : ٦٦٤ ، بنحو رواية الغندجاني ، إلا أنه وقع في رواية البيت الثاني هناك : « المغافر » ، ولاتصح ، من أجل أنه قد ساق هذا البيت الثاني خاصة شاهداً على « الغفارة » لا « المغفر » ؛ و « الغفارة » كما قال : « خرقة تكون على رأس المرأة ، توفي بها الخمار من الدهن » .

ثم هما بعد هناك مما أنشد الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء لخراشة بن عمرو العبسي ؛ وهذا مصحح لنسبة البيتين الى خراشة ، ومصحح للوجه في الرواية فيها ، وأن المذكورة « أسماء » لاغير ذلك .
و « أسماء » هذه ، هي أسماء بنت قدامة بن سكين بن خديج بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي بن فزارة .

هكذا ساق نسبها الأنباري الكبير في شرح المفضليات : ٣٠ . وهو نص عزيز ، من أجل أنه لم يتجاوز بها مجرد اسمها ، فضلاً عن أن يصل نسبها ، ممن وقفت على كلامهم = غير^(٣٢) ؛ إلا ما كان من الغندجاني في فرحة الأديب : ٦١ ، قال : « وأسماء ، هي أسماء السكينية ، من بني فزارة ، كان يهواها عامر ويشبب بها في شعره^(٣٣) » .

وتعريفها بعامر بن الطفيل هو غاية ما عندهم في التعريف بها ، كهذا الذي رأيت في كلام الغندجاني ، وكالذي جاء في شرحي ابن

(٣٢) وقول البغدادي في الخزانة : ١ / ٤٧٢ (٣ / ٧٨ هارون) : أسماء بنت قدامة بن سكين ، فذكر اسمها وقطعة من نسبها ، لا ينتقض به ما ذكرت ، من أجله أنه من الأنباري أخذه .

(٣٣) وهذا أيضاً نقله البغدادي في الخزانة في الموضع المتقدم .

السكيت^(٣٤) والسكري^(٣٥) على ديوان الحطيئة ، حين ذكرا شَبَثَ بنَ حَوَظِ
الفزاري ، أحد ممدوحي الحطيئة ، وكان كثير المال ، أتاه الحطيئة فسأله
فأعطاه : « وَشَبَثَ هُوَ زَوْجُ أَسْمَاءِ الَّتِي كَانَ يَذْكُرُهَا عَامِرُ بْنُ
الطَفِيلِ »^(٣٦) .

وبهذا ، وبغيره ، تتبين صحة ماتعقب به أبو عبيد البكري أبا علي
القالي فيما ذكره في الأمالي^(٣٧) : ٢ / ١٩٧ : « وَأَنشَدْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَرِيدٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ : أَنشَدْنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمِّهِ [يَعْنِي الْأَصْعَمِيَّ] لِأَسْمَاءِ الْمَرِيَّةِ
صَاحِبَةَ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ » .

قال أبو عبيد في اللآلي : ٨١٦ : « وَأَسْمَاءُ هَذِهِ فِزَارِيَّةٌ لَا مَرِّيَّةٌ ،
وكان يشبب بها في شعره ، فمن ذلك قوله :
فَلتَسْأَلُنَ أَسْمَاءُ وَهِيَ حَفِيَّةٌ نَصَحَاءَهَا أَطْرِدْتُ أُمٌّ لَمْ أُطْرِدِ
يَا أَسْمَ أَخْتِ بَنِي فِزَارَةَ إِنِّي غَايَ وَإِنَّ الْمَرْءَ غَيْرُ مُخَلَّدٍ »^(٣٨)
قلت : ومنه قوله :
أَنزَلَتْ أَسْمَاءُ أُمٌّ غَيْرَ نَازِلِهِ أَيْبِنِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَةٌ »^(٣٩)
وقوله :

(٣٤) ص : ٢٢٢ (د . نعمان أمين طه) .

(٣٥) ص : ١٥٠ (ط . صادر) .

(٣٦) والكلام على « شَبَثَ بنَ حَوَظِ » هذا نص عزيز آخر .

(٣٧) وعلى أن في نص الأمالي مُتَعَقِبًا من وجه آخر ، غير ما ذكره أبو عبيد ، أتركه كما

تركت أمثاله ، مما لا يزال يعرض في هذه النصوص الكثيرة ، التي يحوج إلى النظر فيها
البحث .

(٣٨) ديوان عامر بن الطفيل : ١٤٤ ، والبيتان من كلمته المفضلية ، أولها . الأنباري

الكثير : ٧١٢ ، التبريزي : ١٤٩٦ ، شاعر وهارون : ٣٦٣ .

(٣٩) ديوان عامر : ١٥٨ (الملحق) .

ونحن صَبَحْنَا حَيَّ أَسْمَاءَ غَارَةً أَبالَتْ حِبَالِي الْحَيِّ مِنْ وَقَعِهَا دَمَا^(٤٠)
فهذا ما عَرَضَ مِنْ أَمْرِ أَسْمَاءِ الْفَزَارِيَّةِ ، أَمَا أَسْمَاءُ الْمَرِيَّةِ ، فَمَعْرُوفَةٌ هِيَ
الْأُخْرَى ، وَلَهَا حَدِيثٌ .

قصارى القول في أبيات خراشة هذه التي على الرء :

وقد تبين لك مما ساقه الجاحظ وابن عبد ربه من أبيات خراشة ،
وانفراد كل منهما بما ليس عند الآخر ، أن أبياته أكثر من أن يستوعبها
إنشاد واحد ؛ وإنما كان ينشد المصنف من القصيدة الواحدة ما تقوم به
الحجة ، وينهض به فيما ينزع إليه في تصنيفه الشاهد والدليل ، ثم لا يبالي
بعد أن يقضي مما أنشده نخبه ، ألا يكون الذي أنشده ، في ذاته ، مطرداً
تاماً ، وعلى الوجه محرراً صحيحاً .

ولا يكاد يخفى على من لابس الشعر القديم أدنى ملاحظة ، أن الموجود
من هذا الشعر إنما هو مِرْقٌ وأشلاء ، قلما تظفر فيه بالقصيدة تامة ؛ وإن
بدا أنها كذلك ، فقلما تصح لك مستوية محررة ، من طريق تطمئن
إليه .

وفي عصر أبي عمرو بن العلاء قال أبو عمرو : « ما انتهى إليكم مما
قالت العرب إلا أقله .. »^(٤١) ، فانظر حالنا في عصرنا هذا كيف تكون .

فهذا ، وأما بيت « كتاب الشعر » ، فلو كانت نعمة أبيات خراشة
تعالت شيئاً^(٤٢) ، أو كنا وقفنا منها على أكثر مما وقفنا عليه^(٤٣) - وهو أمر

(٤٠) ديوان عامر : ١٤٢ .

(٤١) طبقات فحول الشعراء : ٢٦ .

(٤٢) وذلك أن بيت أبي علي صارم قاطع عنيف ، وأبيات خراشة عبت بن قيلت فيه

وتهمك وسخرية

(٤٣) مما عسى أن يكون قد اقترب أكثر من البيت الشاهد : مادة ونعمة .

قريب جداً أن يكون ، كما رأيت من حال هذا الشعر القديم = فإن بيت أبي علي هذا ، من أدنى شيء إلى أن يكون من أبيات خراشة ، وأكثره التثاماً بها : وزناً ونفساً وروياً ، ويكاد المرء يقول : ومناسبة .

ولكن هذا من الرأي احتمالاً بعد ، ومازلنا نتردد في الظن ، ومازال الموضوع مفتقراً إلى قدر أكبر من اليقين .

(٣)

من أول ما ينبغي لباحث عن قائل بيت كبيت « كتاب الشعر » ، فيه خطاب لمسمى بعينه ، أن يجد الباعث عليه في كلام المخاطب به وخبره ؛ وقد كان ينبغي على هذا القياس ، أن ينظر في شعر عامر بن الطفيل وفي أخباره^(٤٤) ، رجاء أن يوقف فيها أو في أحدهما ، على وعيده الذي توعدده قائل ذلك البيت^(٤٥) . وكان ينبغي أيضاً أن يقدم القول في هذا المعنى على كل ماعده ، لاسيما إن لاحت فيه لائحة يقين ، تغني عن الأخذ في مسالك من النظر غيرها أيسر منها وأقرب . وقد كان الأول قال :

رأى الأمرَ يفضي إلى آخرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوْلَا

غير أنني فيما تقدم ، عمدت إلى هذا الأول فجعلته أخيراً ، لضرب من التدبير أوجدتُكَ العلة فيه والحامل عليه في صدر هذه الكلمة ، وهو اجتلاب الفائدة في حيِّز بعينه ، يُمَاسُهُ هذا البيت بأدنى شيء .

وكنت أرجو من أجل ذلك ، أن يطرح عني القارئ المنتقد المؤاخذة

(٤٤) من أجل ما وقَّرت في النفس من أنه هو المخاطب بذلك البيت .

(٤٥) الذي دل عليه البيت الشاهد : أيوعدني بالقتل

فما لعله يستوحش منه ، أو ينسبني إلى التكلف فيه ؛ إذ كنت - بزعمي -
قد سَوَّغْتُه الفائدةَ ، واحتملت من دونه تبعه التعثر وسوء التدبير .



ليس فيما وقفت عليه من شعر عامر وخبره : في ديوانه برواية ابن
الأنباري وشرحه^(٤٦) ، وفيما شذ عنه مما تجده في كتب الآداب = موضع
يصلح أن يكون من سبب بيت « كتاب الشعر » ، إلا موضع يجري مع
ما تقدم من أمر خراشة في حلبة واحدة^(٤٧) ، إلا أنه مصروف إلى خراشة
هناك مرة^(٤٨) ، ومصروف إلى ضبيعة بن الحارث هنا مرة أخرى .

ولئن كان قارئ شعر الأول مأخوذاً بشبه اللفظ ، وبقربي الروي
والوزن ، محمولاً ، بسبب من ذلك ، إلى رأي من الرأي بعينه = إنه هنا
مضطر إلى ما يشبه النص ، ويقرَّب في قوة البواعث من أن يكون
القرينة أو الدليل .

في شرح ابن الأنباري على ديوان عامر خبر يوم أغار فيه عامر على
بني عبس ، لولا ذِكْرُ ضبيعة بن الحارث فيه ، وذِكْرُ بيتِ عامر الذي
تقدم آنفاً في خبر يوم النِّتَاءِ^(٤٩) = لم يشك قارئه في أنه خبر يوم آخر
من هذه الأيام التي كانت تكون بين الفريقين ، ولكان أَعْضَلَ به من

(٤٦) هذا موضع بحث ، بيانه إن شاء الله في دراستي الشاملة عن عامر وديوانه .

(٤٧) هي أن ماتقدم من أمر خراشة ، وماسياً من أمر ضبيعة ، يجمعها خبر يوم

واحد ، هو يوم النِّتَاءِ .

(٤٨) بكونه قال فيه شعراً ، هو أبياته التي تقدمت على الرأ .

(٤٩) وهو قوله :

فإن تَنَجَّ منها ياضُّبِعَ فإِنِّني وَجَدَكَ لَمْ أَعْقِدْ عَلَيْكَ التَّائِما

أمره ما يُعْضِلُ به في كثرة كثيرة من أيامهم في الجاهلية^(٥٠) ؛ هذا ، وعلى أنه يمكن بضرب من التوفيق ، وبغيره ، أن يحمل ما هنا على أنه من تمام خبر اليوم كما جاء في « العقد »^(٥١) .

قال ابن الأنباري^(٥٢) :

« أغار عامر بن الطفيل على بني عبس في خيل ، وزيد الخيل مجاور في بني عبس ، فأخذ طائفة من إبلهم ، فأدركه زيد الخيل فقال له ، وهو حامية القوم : ماتريد ؟ فقال زيد : لقد علمت ذو أريد ، يعني الذي أريد ...^(٥٣) قال له عامر : ما كانت بنو عبس لتتركك وسلي ، وما أظنك تنال ذلك حتى أذيقك بعض ماتكره . قال له زيد : ألا ترى ثعلب رمحك منهضاً ؟ قال له عامر : لكن السيف ليس به بأس . قال زيد : أفلا أعطيك رمحي هذا ؟ قال : بلى ، فأركزه وتنح عنه . ففعل .

ولحقه ضبيعة بن الحارث فقال : يا زيد ، دونك والرجل . فقال زيد : إني أرى فيه ذوتري ، أي أهابه كما [تهابه] . فحمل ضبيعة فطعن عامراً فمارالرمح . وحمل عليه فطعنه ، فقال عامر :
فإن تنج منها ياضبيع فإني وجدك لم أعقد عليك التأمنا

(٥٠) في هذا الذي نحن فيه الآن من خبر يوم النشأة شاهد قريب بليغ ، ذلك هو الاضطراب في اسم هذا اليوم : أهو « النشأة » أم « النشأة » أم « البشأة » أم غير ذلك مما تجده في مظانه = فضلاً عن الاختلاف في روايته ، من وجوه الاختلاف المعدودة .
(٥١) وفي غير « العقد » ، وإنما ذكرت مأثبت روايته .

(٥٢) ديوان عامر : ١٣٦ .

(٥٣) بعده في الديوان : « قال الزياتي : هي لغة طيبي ، قال رجل منهم ... » ، فأندس أبيتاً ثلاثة ، عن الزياتي وعن غيره ، شواهد على « ذو » التي بلغة طيبي .

فأنزلتُه إنزالَ مثلي مثلهُ بنجلاءَ بَلَّتْ ظهْرَهُ وآلَاكَ

 فلا تَعَجَّلْنِ وانظُرْ بأرضِكَ فارساً يَهْزُ رَدِينِيَاً وأبيضَ صارماً
 لَهُ كلُّ يومٍ غارةٌ عُرِفَتْ لَهُ إذا قَادَهَا للخيلِ جُرْداً سَوَاهَا
 قلت :

قوله : « فلا تَعَجَّلْنِ ... » البيت ، هو من صريح الوعيد كما تراه ،
 إن لم يكن بالقتل ، كما جاء في البيت الشاهد « أيوعدني بالقتل ... »
 فبمقدماته وأسبابه ، وإلا فما يصنع « فارس » نجا منه خصمه ، فَكَّرَ عليه
 في أرضه « يهز ردينياً » وأبيض صارماً ؟ وهو إن كان خطاباً
 لضبيعة - وظاهر السياق عليه ، ولايحتمل المقام غيره - فيشبه أن يكون
 بيت « كتاب الشعر » عليه يَرُدُّ ، وبصاحبه يستخف ، وهو إذن لضبيعة
 ماصحت مقدماتنا هذه .

وهذا الذي انتهينا إليه في البيت ، مشروطاً بشروطه ، يشبه أن
 يكون هو ضالة الدكتور الصديق في حاشيته تلك ؛ وهو ضالقتنا نحن
 أيضاً ، إلى أن ينكشف من غامض أمر الجاهلية ما يسقط معه قول القائل
 كلما تعرض لشأن من شؤونها : يكاد ويشبه ، وعسى ولعل ؛ وإنما هذا
 الذي قدمته فيه جهد المقل ، اختياراً أو اضطراراً ، ليس في الوضع غيره ،
 والمرء يعجز لالمحالة .

ويبقى بعد في البيت ، إن كان ضُبَيْعَةً هو قائله ، أنه على الراء ،
 والذي رأيت في أبيات عامر أنها على الميم ، مع المشهور في النقائص أو ما
 جرى مجرى النقائص أن تكون على روي واحد .

فالجواب عنه : أن هذا لا يستغرق هذا الجنس من الشعر ، لاسيما
 ما كان منه في الجاهلية ؛ وأن للقوم ، ولاسيما في خبر عامر هذا خاصة ،

شأناً آخر، أرجو أن تقف عليه في دراستي عن عامر بن الطفيل . ولعل الصديق الدكتور حفظه الله، لم يكن يعلم حين كتب حاشيته تلك ، أنه محركٌ بها ما كان هجع في نفسي من أمر هذه الدراسة ، بعد إذ انقضى عليها دهر ، وبعد إذ خلت أني لن أرجع إليها يدَ المُسند^(٥٤) .

(٤)

خراشة بن عمرو العبسي

ثم انتهى بنا القول إلى ماتقدم الوعد به من ترجمة خُرَاشَةَ بن عمرو ، وقد كان ضبيعة أولى منه ، ظاهر الرأي ، بذلك ، من أجل أنه من تمام ما أفضى إليه النظر ، من نسبة ذلك البيت إليه . لولا أن إيراد أطراف مما يتعلق بخراشة أدخل في حقيقة ما رميت إليه في هذه الكلمة ، بعد بنائها الظاهر على نسبة بيت بعينه ، وحقيقته التلكؤ العمد عند مواطن السهو أو الغلط ، في كل ما يدفع إليه النظر في أمر تلك النسبة ، ليكون ذلك مَدْرَجَةً إلى القول فيها باحتمالات الصواب = وذلك لكثرة ما يعرض في أمر خُرَاشَةَ من ذلك .

وعلى أني لا أعدو فيما أورده أن يكون أطرافاً وحسب ، إذ كان لا يُقْنَعُ فيه إلا أن يفرد له كتاب برأسه ، من أجل أن الكلام عليه موصول بالكلام على أشياء كثيرة من جنسه : من بعيدٍ ممتنع ، أو عسيرٍ مُعْنِتٍ ، أو لطيفٍ المأخذِ دقيقٍ ؛ يَضْحُ لك دفعة ، ويتأدى إليك الوجه فيه جملة ، ثم لا يتأتى تخليصه وبيانه على وجهه ، إلا بعد المطاولة والنَّصَبِ ، وفي الأوراق الكثيرة العدد .

(٥٤) المسند : الدهر . يقولون : لا أفعله يد المسند ، ويد الدهر ؛ وآخر المسند ،

وآخر الدهر ، أي : لا أفعله أبداً .

وقد كان بعض ذلك عَرَضَ في هذه الكلمة مرات ، ثم أعرضت عنه اضطراراً ؛ إذ كنت لو ذهبت أجري مع كل مشكل يعترض إلى أقصى أشواطه ، وإلى غاية ما يقتضيه النظر فيه والنظر له ، لخرجت هذه الفقرُ إلى أن تكون فصولاً في كتاب ، ولخشي المرء ألا يفرغ منها آخر هذه الأحقاب .

اسمه :

و « خَرَّاشَةُ بن عمرو » لم يرفع نسبةً ممن وقفت على كلامهم أحد . وهو « خَرَّاشَةُ » بفتح الخاء ، فيما حكاه الأنباري الكبير في شرح المفضليات : ٨٢٣ ، عن أبي عكرمة [عامر بن عمران] الضبي ، قال : وغيره [يعني غير أبي عكرمة] ضمها .

قلت : والضم هو المشهور في هذا الاسم ، على قلته في كلامهم جداً ؛ ومنه : أبو خراشة خفاف بن ندبة السلمي ، وإياه يخاطب العباس بن مرداس السلمي في بيت الكتاب : ١ / ١٤٨ (١ / ٢٩٣ هارون) :

أبا خَرَّاشَةَ أما أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ
قال أبو أحمد العسكري في « شرح مايقع فيه التصحيف » : ٣٥٨ ، في كلامه على البيت : « خراشة : بالخاء المعجمة مضمومة ، ويصحفونه كثيراً من الجيم » ، ومثله في الخزانة : ٢ / ٨١ (٤ / ١٥ هارون) ، وشرحي شواهد المغني : للسيوطي : ١ / ١١٦ ، والبغدادي^(٥٥) : ١ / ١٧٤ .

وعلى أن المرزوقي حكى في شرح الحماسة^(٥٦) - في هذا الحرف خاصة ،

(٥٥) وقال البغدادي فيه أيضاً : وأبو خَرَّاشَةَ : اسمه خَفَّافٌ بنُ نَدْبَةَ ، بضم الخاء المعجمة ، وخفة الفاء ؛ و « نَدْبَةَ » بفتح النون وسكون الدال ، بعدها موحدة ، وهي اسم أمه ، اشتهر بها .

(٥٦) ٧٨٢ . ونقل قطعة من كلامه التبريزي في شرحه : ٢ / ١٤٣ .

في هذا الموضع - وجهاً ثالثاً ، قال : « فأما » أبو خراشة « من بيت الكتاب : أبا خراشة ... [البيت] فقد روي بضم الحاء وكسرهما : فـ « خُرَاشَة » يجوز أن يكون من : خرش لعياله ، أي : كسب ، ويكون من باب « عَمَّالَة » و « عَجَّالَة » و « صَبَّابَة » وما أشبهها ، و « خِرَاشَة » منه من باب « وِلَايَة » و « نِكَابَة » وما أشبهها »^(٥٧) .

و « خُرَاشَة » بطن من تميم ، قاله ابن دريد في الاشتقاق : ٥٥٩ ، قال : والخراشة ما وقع من هبرية الرأس إذا مشط . هذا ، وخرَاشَة بن عمرو ، وقع في أساس البلاغة : بدر : خِرَاشُ بن عمرو ، ولم أجده عند غيره ؛ و « خِرَاش » في أسمائهم أعرف وأشهر .
أخباره :

ليس لخراشة من خبر مروى إلا خَبْرَةٌ في شعره الذي تقدم ، يتهم فيه بعامر بن الطفيل ، وإلا خَبْرَةٌ في قصيدته المفضلية :
أبي الرسمُ بالجَوْنَيْنِ أنْ يتحوّلا وقد زادَ بَعْدَ الحَوْلِ حَوْلًا مُكَمَّلًا
قال الأنباري : ٨٢٣ : « وقال خُرَاشَة بن عمرو العبسي في يوم الشَّعْبِ ، شِعْبِ جَبَلَة » .

قلت : إن كان يريد قوله فيما شهدته بنفسه في ذلك اليوم فبعيد ، إلا أن يأتي به نص ، لبعده ما بين يومي « جَبَلَة » و « النَّتَاءَة » ، وعلى أنه ليس بممتنع .

(٥٧) وهذا يتخرج ما وقع في ضبط « خراشة بن عمرو » في مطبوع اللسان (في طبعاته كلها) فإنه هناك بكسر الحاء . وكذلك هو فيما يظهر في مطبوع حواشي ابن بري ؛ ولأدري ، أهو كذلك في أصول الحواشي ، أم أن محققه تابع ما في اللسان .

شعره :

لخراشة قوافٍ ثلاث :

١ - كلمته المفضلية التي أثبت مطلعها أنفأ ، وهي في الأنباري الكبير : ٨٢٣ - ٨٢٦ ، والتبريزي : ١٦٣١ - ١٦٣٦ ، و (شاعر وهارون) : ٤٠٣ - ٤٠٤ .

وهي في أربعة عشر بيتاً ، الأكثر عندي فيها أنها فخر بما كان لقومه من وقائع في العرب ، ولاسيا في يوم جبلة ، لأنه شهد ذلك اليوم بنفسه .

وفيهما مما يدخل في غرضنا هنا^(٥٨) أن بيته في هذه القصيدة :

وَجَمَعَ بَنِي غَنَمٍ غَدَاةَ هُبَالَةٍ صَبَّحْنَ مَعَ الْإِشْرَاقِ مَوْتًا مُعْجَلًا
وقع فيه ، في الأنباري الكبير : ٨٢٦ ، وتابعه (شاعر وهارون) :
حُبَالَةَ ، بالحاء ، ولم أعرفه ، ولا وجدته في شيء مما رجعت إليه من
كتب البلدان . والذي في التبريزي والبكري (معجم ما استعجم)
وياقوت (البلدان) : هُبَالَةَ ، وأنشد البكري وياقوت كلاهما بيت
لخراشة هذا شاهداً على الموضع .

٢ - أبياته التي مرت في خبر يوم النَّتَاءِ^(٥٩) ، وقد ذكرت هناك كل ما وقفت عليه منها .

٣ - بيتان على القاف ، جاءا تامين في اللسان والتاج : بدر^(٦٠) ،

قال :

(٥٨) الذي تكرر بيانه ، وهو التوقف عند كل ماعسى أن يُدَلَّ به على فائدة .

(٥٩) تابعت في اسم الموضع ما في ياقوت ، وهو في القاموس : النَّتَاءُ ، كهُمَزَةٍ ، وفي

معجم ما استعجم : النَّتَاءُ ، وفيه غير ذلك .

(٦٠) وأصلها في حواشي ابن بري : بدر .

هَلَّا سَأَلْتَ ابْنَةَ الْعَبْسِيِّ مَانِسِيٍّ عِنْدَ الطَّعَانِ إِذَا مَاغَصُّ بِالرِّيْقِ
وَجَاءَتِ الْخَيْلُ مَحْمَرًا بِوَادِرِهَا زُورًا وَزَلَّتْ يَدَ الرَّامِي عَنِ الْفُوقِ
ووقع صدر الثاني شاهداً على « البوادر » في مواضع كثيرة :

فهو بلا نسبة في المنجد : ١٣٦ ، والفائق : ٢ / ١٤٣ ، والتهذيب :
١٤ / ١١٥ (بدر) ، والصحاح : ٢ / ٥٨٧ (بدر) ، والمقاييس :
١ / ٢٠٩ ، والمجمل : ١ / ١١٨ ، والمخصص : ١ / ١٦٠ ، عن ثابت .

وهو في « خلق الإنسان » لثابت بن أبي ثابت : ٢١١ ، عن أبي
عمرو ، تماماً بلا نسبة :

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ مَحْمَرًا بِوَادِرِهَا زُورًا وَزَلَّتْ يَدَ الرَّامِي عَنِ الْفُوقِ
والبيت ، تماماً أيضاً ، في « خلق الإنسان » للحسن بن أحمد : ٧١ ،
منسوباً إلى خِرَاشَةَ .

وهو في أساس البلاغة : بدر ، منسوباً إلى خِرَاشِ بْنِ عَمْرٍو ، كما رأيت فيما
تقدم .

وصدره الذي وقع غُفْلًا في « الصحاح » ، نسبة ابن بري في
« حواشيه » وتممه وزاد معه آخر . قال : ٢ / ٨٣ (بدر) :

« وذكر [يعني الجوهري] صدر بيت شاهداً على « البوادر » من
الإنسان ، للحممة التي بين المنكب والعنق ، وهو :

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ مَحْمَرًا بِوَادِرِهَا
قال الشيخ : البيت لخراشة بن عمرو العبسي ، وعجزه :

زُورًا وَزَلَّتْ يَدَ الرَّامِي عَنِ الْفُوقِ
.....^(٦١) ، وقبل البيت :

(٦١) في الحواشي : « وقول الجوهري : إن البوادر من الإنسان للحممة ، ليس
بصحيح ، وصوابه أن يقول : إن البوادر جمع « بادرة » للحممة التي بين المنكب والعنق » .

هَلَّا سَأَلْتَ ابْنَةَ الْعَبْسِيِّ مَاحَسْبِي عِنْدَ الطَّعَانِ إِذَا مَا عَصَّ بِالرِّيْقِ «
قلت : وإنما ذكرت نص ما عند ابن بري توطئة لبيان ما وقع في مطبوع
الصحاح ، مما يجزم الناظر فيه بأنه ليس من أصل الصحاح في شيء .
جاء فيه : ٢ / ٥٨٧ (بدر) :

« والبوادر من الإنسان وغيره : اللحمة التي بين المنكب والعنق ،
ومنه قول الشاعر حاتم :

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ مَحْمَرًا بِوَادِرِهَا بِالْمَاءِ تَسْفَحُ مِنْ لَبَاتِهَا الْعَلَقُ «
قلت :

قوله في المطبوع : « حاتم » ، وقوله : « بالماء تسفح من لباتها
العلق » متهماً به صدر بيت خراشة = مزيدان على أصل الصحاح ، زادها
جاهل بما يصنع ، ناسخ أو غيره . ولنا في ذلك أشياء :

١- كلام ابن بري المتقدم ، وهو نصّ فيما نحن فيه ، لوقوفه على غير
نسخة من « الصحاح » ، وذلك أنه إذا كان فيما وقف عليه منها شيء مما
في المطبوع :

أ - فإن كان عنده صواباً ، لم يكن لكلامه على البيت (صدرأ
وعجزاً) معنى ، وأي معنى في أن يتم ما هو « صحيح تام » ؟
٢ - وإن كان غلطاً ، فهو أجدر أن يتوقف عنده ، وأن ينبه على
ما فيه ، لكونه من غرضه في حواشيه .

٢ - أن الموضع في « اللسان » قد خلا مما في مطبوع « الصحاح »
البتة ، وقد كان ينبغي إن كان في أصل « الصحاح » أن يذكره ، لكونه
من أصوله ، أو أن ينبه على موضع الاختلاف فيه : حين اختلفت
نسبته ، وحين اختلف تمامه .

٣ - أن قوله : « الشاعر » ، مع قوله بعد : « حاتم » : لَعَوَّ بَحْتًا

وإيراد اللفظين معاً على هذه الهيئة ركاكة وفهافة ، محال أن يجري بها مثل قلم أبي نصر ، مع مشافهته العرب العرباء ، وبنائه كتابه على ماجرت به ألسن الفصحاء .

٤ - أن شطري البيت على ما وقع في مطبوع « الصحاح » :

وجاءت الخيل محمراً بوادِرْهَا بالماءِ تَسْفَحُ من لَبَاتِهَا العَلْقُ
 يبرأ أحدهما من الآخر . وقد كان بعض الشعراء قال لبعض من يقاومه :
 أنا أشعر منك . قال : بم ذاك ؟ قال : لأني أقول البيت وأخاه ،
 وأنت تقول البيت وابن عمه . وأنا أقول : إن أحد شطري مافي مطبوع
 « الصحاح » : ليس أخا الآخر ، ولا ابن عمه ، ولا هو من رهطه
 وقبيله ! لاختلاف نَجَارِيْهَا البتة ، ولتدافعها لفظاً ومعنى . ولولا
 احتمال بعينه ، تجد مثله في الكتب في الحين بعد الحين ، كنت إلى الجزم
 بأنهما لم يخفق بهما قلب واحد أقرب .

وأقصى ما يطيقه المقام من ذلك ، أن تكون لحاتم أبيات ، صدر
 أحدها كصدر بيت خراشة ، أو هو شبيه به - وهذا في المروي من الشعر
 موجود غير معدوم ، وربما كثر اتفاق الشعارين في العبارة عن المعنى
 الواحد إلى حد التطابق ، وهو الذي يسمونه « وقوع الحافر على
 الحافر »^(٦٢) = فحين رأى قارئ نسخة « الصحاح » صدر بيت خراشة ،

(٦٢) من بارع ما اتفق في هذا المعنى وطريفه ، براعة بالغة الغاية ، ما حدثني به
 الأستاذ العلامة الكبير السيد أحمد صقر منذ نحو من عشر سنوات ، أنه كان يناقش رسالة
 علمية عالية ، أكثر صاحبها من النقل عن كتاب بعينه ، على النحو الذي يسمونه : (نقل
 المسطرة) ، أي نقل النص بحروفه ، موهاً أن ذلك المنقول من عنده . قال له الأستاذ :
 يا هذا ، أنت تنقل في موضع كذا من كتاب كذا . قال الطالب : بل هو توارد خواطر . قال
 الأستاذ : لا ، ولا وقع الحافر على الحافر ! !

وتوهمه صدر بيتٍ هو عنده من شعر حاتم ، اجتهد في أن يضم إليه عجزه من شعره ، إلا أنه وهم أو غفل ، فضم إليه عجز بيت آخر ، فجاء من عمله الحال .

هذا هو الوجه فيما أرجو ، في حمل ما في مطبوع « الصحاح » على وجه يعقل ، أو هو وجه لاح لي فيه ؛ وإلا تكن صورة الحال كذلك ، كانت تخليطاً بحتاً ، وكانت آية في الغفلة عن تفقد الكلام .

أبيات على القاف ، منسوبة إلى حاتم :

في تاريخ دمشق : ٤ : ٣٥ / أ - ٣٥ / ب ، ومختصره لابن منظور : ١٤١ / ٦ ، وتهذيبه لعبد القادر بدران : ٢ / ٤٢٧ ، والبداية والنهاية : ٢ / ٢١٦^(٦٣) = خبر أنشئت معه أبيات على القاف ، أضيفت إلى أن حاتماً قالها ، يشبه أن يكون منها بيت مطبوع الصحاح ، أو تكون هي منه^(٦٤) ! . ولولا الخشية من أن يتسلسل الكلام إلى غير نهاية ، وقد رأيت أنه من حاشية في كتاب بدأ ، كنت قد تكلمت عليها ، وعلى الاختلاف في نسبتها إلى من نسبت إليه بما يحضر ، إذ كانت جِدَّ محتملة لذلك .

جاء في مختصر تاريخ دمشق لابن منظور : ١٤١ / ٦ :

« قال الواضح بن معبد الطائي :

قلت : وكان هذه العبارة قد قيلت حين قيلت ، في دهر العرب الأول ، ليقوعها الأستاذ هذا الإيقاع العجيب في مقامه ذلك .

[توفي الأستاذ في شهر سنة ١٩٩٠ ، رحمه الله رحمة واسعة ، أي جبل علم كان] .

(٦٣) الذي في « البداية » موافق لما في « تاريخ دمشق » لفظاً ومخرجاً : الخبر والشعر

في كلا الموضعين عن الواضح بن معبد الطائي .

(٦٤) بأن يكون صنعها صانع للشعر ذه فيهبه فيها .

وفد الطائي على النعمان بن المنذر فأكرمه وأدناه ، ثم زوده عند انصرافه حملين ذهباً وورقاً ، غير ما أعطاه من طرائف بلده ، فرحل . فلما أشرف على أهله تلقته أعاريبٌ طيء ، فقالت : جاء حاتم (؟) (٦٥) أتيت من عند الملك بالفضى ، وأتينا من عند أهالينا بالفقر . فقال حاتم : هلم فخذوا ما بين يدي فتوزعوه . فوثب القوم إلى ما بين يديه من حباء النعمان فاقسموه . فخرجت إلى حاتم طريفة جاريتة ، فقالت له : اتق الله ، وأبق على نفسك ، فايدع هؤلاء ديناراً ولا درهماً . فأنشأ حاتم يقول :

قالت طَرِيفَةٌ ماتَفَنَى دراهمنا وما بنا سَرَفٌ فيها ولا خُرُقٌ
 إن يَفَنَ ما عندنا فالله يرزقنا من سوانا ولسنا نحن نرتزقُ
 ما يَألفُ الدرهمُ الكاري خرقنا إلا يَمُرُّ عليها ثم ينطلقُ
 إنا إذا اجتمعنا يوماً دراهمنا ظلتُ إلى سُبُلِ المعروفِ تستبقُ
 قلت : وإنما ذكرت الخبر مع الشعر إطفافاً به ، من أجل أنه ليس من مشهور ما أضيف إلى حاتم ، صحيحاً كان أو مصنوعاً مولداً ؛ وإظهاراً لتمكن نسبه إلى حاتم عند من نسبه إليه ، وأنه ليس من نوع ما يجيء به وهم ، أو تنشئه زلة قلم .

هذا ، والأبيات - عدا الثاني - ومعها رابع غير الرابع هنا (٦٦) - لجؤية بن النضر في الحماسة : التبريزي : ٤ / ١٢٦ ، عسيلان : ٢ / ٢٦٠ (برقم : ٧٨٠) ؛ وهما فيها اثنان فقط (١ ، ٤) لجؤية أيضاً ، في المرزوقي : ٤ / ١٧٣٥ (برقم : ٧٧٥) ، وصالح : ٥٧٢ (برقم : ٧٨٦) ،

(٦٥) في ابن عساكر نفسه : ٣٥ / ب : « .. فقالت : يا حاتم ، أنت أتيت من عند الملك بالفضى .. » .

(٦٦) وهو قوله :

حتى يصيرَ إلى نَـئِلٍ يَخْلُدُهُ يكاذُ من صَرِّهِ إِيـاءةً يَنْمَـزِقُ

وكتب هذه السطور : ؟ (برقم : ٧٤٢)^(٦٧)
 ثم الأربعة ، بنحو ما جاءت في التبريزي : لجؤية في الحاسة
 البصرية : ١٢ / ٢ ، وللنضر بن جؤية أو جؤية بن النضر (؟) في
 معاهد التنصيص : ٢٠٧ / ١ ، ولمالك بن أسماء في الفاضل : ٤٢ ،
 والثالث وحده (لا يألف ...) بلا نسبة في دلائل الإعجاز : ١٧٤ ،
 وتلخيص علوم البلاغة : ١٠٨ ، والايضاح في علوم البلاغة : ٥٣ .
 وحكى العباسي في « المعاهد » أن صاحب « المغرب » نسبة إلى
 يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، ملك إفريقية .
 قلت : وليس هو في المطبوع من الكتاب ، ولا ينبغي أن يكون
 فيه ، من أجل أن ما طبع خاص بالأندلس ، ويزيد إنما كان ملكاً
 (والياً) على إفريقية^(٦٨) كما رأيت .
 هذا ، وجهور ألفاظ البيت في كل ما سلفت ذكره :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
 إلا قوله : « صرتنا » ، فإنه ربما جاء : « خرقتنا » ، مثله في رواية ابن
 عساكر .

وينبغي على فرق الرواية في البيت ، مما له تعلق بسياقنا هذا ،
 ما ذكره عبد القاهر في « الدلائل » في فصل عقده للقول على فروق في
 الخبر ، ذكر في صدره الفرق بين ما جاء من ذلك اسماً وما جاء فعلاً ،

(٦٧) هذا ترتيب الأصل الذي اعتمدت عليه في إخراج نشرة محدثة للحجاسة .
 (٦٨) سيرة المنصور العباسي والياً على إفريقية لحرب الخوارج بها سنة أربع وخمسين
 ومائة (١٥٤) ، فوصل إليها واستظهر عليهم ودخل القيروان سنة (١٥٥) ، وفي القيروان
 توفي سنة (١٧٠) بعد ولاية اتصلت خمس عشرة سنة .
 و « إفريقية » في التاريخ الإسلامي علم على إقليم بعينه ، كان يمتد ، في عهد يزيد بن حاتم ،
 من « مصراته » في ليبيا الحديثة شرقاً ، إلى « دلس » غربي « بجاية » في الجزائر اليوم .

أحيل في بيانه على نصّ عبد القاهر فيه ١٧٣ - ١٧٤ ، وأجتزئ منه
بالذي نحن أحوج إليه ، قال : ١٧٤ - ١٧٥ :
« وإن شئت أن تحسّ الفرق بينهما^(٦٩) من حيث يلفظ ، فتأمل
هذا البيت :

لا يألّف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق
هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها
وهو ينطلق » ، لم يحسن .

قلت : فهذا من بيان ما في البيت برواية ابن عساكر .
ومن طريف أمر النسبة بعد في هذه الأبيات ، ماجاء في الواحدي :
١٥٧ ، شرحاً على بيت المتنبي :

وكلما لقي الدينارَ صاحبه في ملكه افترقا من قبل يصطحبا
قال : « وهذا أبلغ من قول جويّة بن النضر :
إنا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ظلت إلى سبيل المعروف تصطحب
..... ومثل هذا قول الآخر

لا يألّف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق
قلت : هذا كما تراه : أفرد البيت الأول بقافية غير التي هي له ،
وجعل البيتين من كلمتين اثنتين : إحداهما لجويّة ، والأخرى لآخر^(٧٠) .

وعلى أن أصل ما في الواحدي عند ابن جني في « الفسر » : ١ / ٢٦٣ ،
وعن ابن جني نقله العكبري (؟) في شرح ديوان المتنبي : ١ / ١١٦ ، إلا

(٦٩) بين الاسم والفعل الواقعين خبيرين .

(٧٠) شاهد الطرافة أساساً في قوله في البيت : « تصطحب » مكان « تستبق » ، أما
إضافة البيتين إلى قائلين ، فقد رأيت فيما تقدم من تخريج أبيات ابن عساكر من الحاسة
وغيرها أنها قد خلّت من هذا الأول : « إنا إذا اجتمعت » ، الذي هو الرابع في ابن عساكر .

أن قافية البيت الأول فيها قد جاءت على المشهور: «تستبق» - (مع قوله في البيت، فيها جميعاً أيضاً: طرق المعروف) - وإلا أن عبارة الواحدي: «ومثل هذا قول الآخر»^(٧١)، جاءت في «الفسر»: «وأقرب من هذا إليه قول الآخر»، وهي أجود وأصح. وفي نص ابن عساكر بعد موضع للنظر كان يحسن إثباته، إلا أنا نتركه كما تركنا أمثاله: اختصاراً أو اضطراراً.

بقية الكلام على ما وقع في مطبوع الصحاح:

بقيت واحدة هي من تمام القول على ما وقع في مطبوع «الصحاح»، غلطاً في الأصل أو في الطباعة، تلك هي أن قوله في البيت الملق: «تَسْفَحُ» منكر من القول، صوابه: «يَسْفَحُ»، بالبناء للفاعل.

رجع إلى شعر خراشة بن عمرو:

٤ - آخر ما يذكر في الكلام على قوافي «خراشة بن عمرو» أن ياقوتاً في «البلدان» في رسم «الصفافيق» قال: «موضع في شعر خراشة». قلت: إن كان «خراشة» في نص ياقوت هو «خراشة بن عمرو»، والذي يغلب على الظن أنه هو، فلا ندري: أهذا الموضع في شعره، هو في شعره في قوافيه التي مرت، أم هو في قافية على حياها؟ وعلى أنه ربما هجس في النفس أن «الصفافيق» واقعة في قافية بيت من كلمة

(٧١) عبارة المكبري (؟): «ومثل بيت المتنبي قول الآخر»، وهي كعبارة الواحدي في البعد عن دقة عبارة ابن جني.

لخراشة ، منها بيتا « التنبيه » و « اللسان » و « التاج » اللذان تقديما ،
 ليكون هذا البيت ثالثاً معها : الصفايقي ، بالريقي ، عن الفوق .
 ويذكر مع هذا بيتان آخران^(٣٣) ، أنشد أحدهما ابن قتيبة في أدب
 الكاتب : ٤١٣ (٥١٩ الرسالة) ، شاهداً على « مع » بمعنى « في » :
 أو طعم غادية في جوف ذي حدبٍ من ساكن المزن يجري في الغرائقي
 قال ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب : ٤٥٤ (٣ / ٢٨٦ الهئية
 المصرية) :

« هذا البيت لخراشة بن عمرو العبي ، ورواه بعض الرواة
 لعنتر بن شداد ، وقبله :

كأن ريقتهما بمد الكرى اغتبت
 من مستكن نماء النحل في النيق^(٣٣)

قلت :

ليس البيتان في ديوان عنتر المطبوع ، وعلى أن هذا لا يثبت
 شيئاً ، بادي الرأي ، ولا ينفيه :

١ - من أجل أن هذا الديوان اختيار من شعر عنتر ، لاصنعة كاملة
 له ، فليس في خلوه من البيت أو الأبيات من الشعر تضاف إلى عنتر
 دليل على أنها ليست له .
 وهذا صحيح في شعر من شئت لا في شعر عنتر وحده ، حتى لو

(٧٢) وقفني عليها الأستاذ الدكتور شاكر الفحام ، بدأ أخرى له على العربية ، حفظه

الله .

(٧٣) والبيتان كما رواهما ابن السيد في الاقتضاب ، في شرح أدب الكاتب للجواليقي :

٣٧٤ ، بلا نسبة .

كان الديوان صنعة على حيالها لا اختياراً ، وحتى لو كان من صنعة راوٍ مكثراً مجوداً ، معروف بالجمع واستيعاب طرق الرواية ، كأبي سعيد السكري . وذلك أن استفراق الرواية لشعر شاعر بعينه ، حتى لا يسقط عليه منه شيء = محال البتة ؛ إذ كان هذا ، باختلاف جهاته وأسبابه ، شيئاً لا ينضبط ، لاسيما في شعر شعراء الجاهلية وصدر الإسلام .

وأية هذا كثرة ما تجد من شعر الشعراء الذين تهيأت لأشعارهم دواوين بصنعة رواة متقدمين ، فإذا ما كشفت عنه في دواوينهم تلك لم تقف منه على شيء ؛ وأنت على ذلك مثبت لما وجدته منه ، مصحح له ، إذ كان من أثبت ذلك من أشعارهم وصححه لهم من متقدمي المصنفين ، ليس بأقل وثاقاً حال عندك من الرواة الذين صنعوا تلك الدواوين .

ولهذا كان طريفاً للغاية ، وغريباً أيضاً ، قول أحد العلماء الرواة ، على جهة الإدلال باحاطته بشعر جرير ، وأنه قد أمن بصحة تتبعه وجودته أن ينقض عليه قوله أحد : « من أغرب علي بيت جرير لأعرفه فأنا عبده » .

٢ - ومن أجل أن البطلوسي نفسه ، قال في آخر شرحه على البيتين في الاقتضاب : (٣ / ٢٨٧ الهئية) :

« وقوله : من ساكن المزن ، يريد : من الماء الساكن في المزن ، وهي السحاب . ووقع في شعر عنتره : من ساكن المزن ، وهو المنسكب السائل » .

فوقفك على أن البيتين في شعر عنتره ، في رواية لم يسم راويها ، وجنبتك تبعة القطع بخلو شعره منها ، من أجل أن تخلص ، لذلك ، إلى أنها لغيره من سائر الشعراء .

والبطلوسي بعد ، القائل بأن من الرواة من روى هذين البيتين

لعنترة ، وأنها في [ديوان] شعره ، هو نفسه راوي المختار من شعر عنتره وشارحة ، المبني على روايته^(٧٤) وشرحه ديوان عنتره الذي نستعمله اليوم . هذا ، وعلى أن للمرء في الأوس بخلو هذا الاختيار نفسه من هذين البيتين ، أو من شعر لعنترة على قرئيهما = مذهباً أنا ذاكرة بعد .

والوجه ، فيما أرجو ، في نسبة البيتين ، مأجل بيانه ، مدرجاً احتجاجي فيما أرى أنه ينبغي أن يكون من حجة ابن السيد :

لا يكاد المرء يتردد ، لجملة ماتقدم من أمر خراشة ، أن له كلمة على القاف ، على مذاهب القوم في بناء مأرادوه تماماً من الشعر ، - من ابتداء ذلك عندهم بالتشبيب ، ثم بالتدرج فيه من غرض غرض ، على حسب ماتؤدي إليه الحال ، إلى أن يفضي إلى الغرض الذي مازالت القوافي تتراعى إليه - وأن بيتي الاقتضاب من تشبيب هذه الكلمة ، خلص بعده إلى غرضه الذي أمه ، فكان منه ثلاثة الأبيات التي تقدمت آنفاً .

والحجة لهذا أن ابن السيد قد قدم القول بنسبة البيتين إلى خراشة ، مع علمه بأنها قد وقعا في شعر شاعر غيره ؛ ومن كان مثله - في روايته وتحقيقه - لم يقدم على مثل هذا إلا بثبت ، والثبت ، فيما نراه استظهاراً ، من وجهين : إثبات ونفي :

- ١ - أما الإثبات فأن يكون وقف على البيتين في شعر لخراشة ، برواية صحيحة عنده ، ليس عندنا من خبرها اليوم شيء .
- ٢ - وأما النفي ، فلأن اختيار الأصمعي^(٧٥) لشعر عنتره ، وهو

(٧٤) ورواية الأعم الشنتري وشرحه ، وكتنا الروايتين مبنيتان على اختيار الأصمعي

لشعر عنتره .

(٧٥) الذي هو الغاية في تصحيح الرواية وإحكامها ، وفي نفي ماتعلق به أدنى شبهة

من شعر من يروي شعره .

الاختيار الذي عول عليه ، وجعله عمدته فيما أخذ فيه من شرح أشعار الشعراء الستة ، ومنهم عنتره = قد خلا من الكلمة التي منها هذان البيتان ، مع توفر الدواعي لأن تكون من اختياره : لصحة نسبتها إلى الجاهلية، فيما يدل عليه نفسها وجملة ألفاظها ؛ ولأنها من شعر الفروسة ، الذي هو طابع شعر عنتره الظاهر ، فيما اختاره الأصمعي نفسه منه .

هذا ، وربما ساغ للمرء أن يدفع نسبة البيتين عن عنتره بأن التشبيب الذي اشتلا عليه ، لا يشبه تشبيب عنتره فيما وقفنا عليه من صحيح شعره ، وبأن ألفاظها لا تشبه ألفاظه .

بقي بعد ما عرض من الكلام على بيتي خراشة اللذين في الاقتضاب معنيان اثنان :

١ - يشبه أن يكون من أضاف إلى عنتره ماتوهنا أنه كان في الأصل كلمة لخراشة ، وقفنا من أطلالها على أبيات خمسة = إنما أضافه للذي وجده فيها من معاني الفروسة التي هي أظهر معاني شعر عنتره ، صحيحه ومنحوه ؛ سهل ذلك عليه أن خراشة وعنتره جميعاً من عبس .

٢ - رأيت فيما تقدم من النقل عن الاقتضاب أن ابن السيد قال : « ووقع في شعر عنتره : من ساكن المزن ، وهو المنسكب السائل »

قلت : قوله : من ساكن المزن ، تكرار للذي قبله ، على نبو الموضع به ، وإنما هو تصحيف تجده في طبعي الاقتضاب ، القديمة والمحدثة ، صوابه : من ساكب المزن ، وهو الذي يفسره قوله بعقبه : وهو المنسكب السائل .

وعندي أن هذا الذي قال ابن السيد أنه في شعر عنتره ، لامارواه أولاً وفسره ^(٧٦) هو الوجه في رواية البيت ، ليس غير .

(٧٦) متابعاً فيه رواية ابن قتيبة في أدب الكاتب : من ساكن المزن .

عود على بدء

كان البيت الشاهد في « كتاب الشعر » لأبي علي غرضاً ظاهراً فيما سلف من هذه السطور ، تتبعته في احتمالات ثلاثة :

١ - أنه من كلمة منها البيت الذي وقع في « كتاب سيويه » منسوباً إلى قيس بن زهير .

٢ - أنه من أبيات خراشة بن عمرو العبسي ، التي خاطب بها عامر بن الطفيل في أعقاب يوم الرِّقْم .

٣ - أنه لضبيعة بن الحارث العبسي ، يردّ به على عامر في أبياته التي قالها في يوم الرِّقْم نفسه ، والتي اشتملت على نوع تَهْدُدْ لضبيعة بن الحارث .

وكنت أبطلت الاحتمال الأول ، ووهنت الثاني ، وخلصت إلى أن الثالث هو الأشبه بأن يكون حقيقة ما وقع في التاريخ =
= جاعلاً الكلام على ما عرض أثناء ذلك من نصوص غرضاً آخر ، هو غرض هذه الكلمة الأجل^(٧٧) ، راجياً أن يتأدى به معنيان اثنان :

١ - أن يكون هذا الذي أورده « نماذج من السهو » ، وقع فيها من وقع : إما ذهولاً وغفلة ، وهذا لا يعرّى منه أحد ، وإما تهاوناً وتقصيراً .

٢ - وأن يكون الكلام عليه ، في الوقت نفسه : « نماذج في التحقيق »^(٧٨) يتبين بها ناشئة المشتغلين ، فيما أرجو ، سهولة « التحقيق » لمن أرادته ، وأنه ماهو إلا التزود للنص بزاده ، من المعرفة المناسبة له ؛ ثم قراءته ، على هدي من ذلك ، قراءة تدبر .

(٧٧) الذي من أجله أثبت ترجمة « خراشة بن عمرو » لاترجمه « ضبيعة بن الحارث » على ماتقدم بيانه .

(٧٨) كما أومأت إليه في بعض عنوان هذه الكلمة : « وفي أشياء من التحقيق ... » .

فإذا ماستوى هذا للمشتغل استوى به للنص جوهر مايراد له ،
 وخلص إلى قارئه عند ذلك نصاً « قابلاً للقراءة » ، لا « أحجية » ، كما
 تجده أحياناً ، معها في الحواشي من كل شيء ، إلا مايعين على حل مشكل
 أو كشف غامض =

= غير آمن أن أكون ألمت في بعض ذلك بما يرجو البراءة منه كل
 أحد ، للعلتين المذكورتين آنفاً : الدهول والغفلة ، أو الكسل والتهاون
 والتقصير ...

• • •

كشاف المصادر والمراجع*

الاشتقاق : ابن دريد - عبد السلام محمد هارون . الخانجي
 (١٣٧٨ - ١٩٥٨) .

الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني . دار الكتب المصرية والهيئة العامة
 للكتاب .

الأمالي : أبو علي القالي - محمد عبد الجواد الأصمعي . دار الكتب
 المصرية .

أمالي المرتضى = غرر الفوائد ودرر القلائد .

الإيضاح في علوم البلاغة : جلال الدين القزويني . دار الجيل - بيروت .
 بلا تاريخ .

(*) أهملت ذكر المعجمات البتة ، لقلّة غنّاء ذكرها بالقياس إلى المراجع المستثبت .
 ولو طرد المرء القياس في ذلك ، لأهمل أيضاً أن يذكر من الكتب ما ليس في أيدي المشتغلين
 منه إلا طبعة واحدة معلومة .

- البداية والنهاية : ابن كثير .
- تذكرة النحاة : أبو حيان محمد بن يوسف - الدكتور عفيف عبد الرحمن .
مؤسسة الرسالة . ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- تلخيص المفتاح : جلال الدين القزويني - عبد الرحمن البرقوقي . دار
الكتاب العربي - بيروت . بلا تاريخ .
- التنبيه والإيضاح : ابن بري - مصطفى حجازي ، عبد العليم الطحاوي .
الهيئة المصرية العامة . (١٩٨٠ - ١٩٨١) .
- تهذيب الألفاظ : الخطيب التبريزي - لويس شيخو .
الكاثوليكية - بيروت . ١٨٩٥ .
- تهذيب تاريخ دمشق : عبد القادر بدران . دار المسيرة - بيروت .
- الحماسة = ديوان الحماسة = شرح ديوان الحماسة .
- الحماسة : أبو تمام الطائي - عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان . جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- حماسة البحري : لويس شيخو . بيروت : ١٩١٠ .
- حماسة البحري : كمال مصطفى . المطبعة الرحمانية . ١٩٢٩ .
- حواشي ابن بري = التنبيه والإيضاح .
- الحيوان : الجاحظ - عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة . دار إحياء
التراث العربي - بيروت (١٣٨٨ - ١٩٦٩) .
- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي . طبعنا بولاق وهارون .
- الدرر اللوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي . تصوير بالأوفست . دار
المعرفة - بيروت . (١٣٩٣ - ١٩٧٣) .
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني - محمود محمد شاكر . الخانجي
(١٤٠٤ - ١٩٨٤) .

- ديوان الخطيئة : شرح أبي سعيد السكري . صادر - بيروت (١٤٠١ - ١٩٨١) .
- ديوان الخطيئة : شرح ابن السكيت - الدكتور نعمان أمين طه . الخانجي (١٤٠٧ - ١٩٨٧) .
- ديوان الحماسة : أبو تمام الطائي - الدكتور عبد المنعم أحمد صالح . بغداد - دار الرشيد . ١٩٨٠ .
- ديوان عامر بن الطفيل : شارلز ليال . ١٩١٣ .
- سيويه إمام النحاة : علي النجدي ناصف . نهضة مصر (١٣٧٢ - ١٩٥٣) ؟ .
- شرح أبيات سيويه : ابن السيرافي - الدكتور محمد علي سلطاني . دار المأمون . ١٩٧٩ .
- شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر البغدادي - عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق . دار المأمون . (١٣٩٣ - ١٤٠١) - (١٩٧٣ - ١٩٨١) .
- شرح اختيارات المفضل : الخطيب التبريزي - الدكتور فخر الدين قباوة . مجمع دمشق .
- شرح ديوان الحماسة: التبريزي .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي - عبد السلام محمد هارون . لجنة التأليف (١٣٨٧ - ١٩٦٧) .
- شرح ديوان المتنبي : الواحدي - فريدخ ديتريخ . برلين : ١٨٦١ .
- شرح شواهد المغني : السيوطي - أحمد ظافر كوجان . مكتبة الحياة - بيروت (١٣٨٦ - ١٩٦٦) .
- شرح شواهد المغني = شرح أبيات مغني اللبيب .

- شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف : أبو أحمد العسكري - عبد العزيز أحمد . مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٣ - ١٩٦٣) .
- شرح المفضليات : الأنباري الكبير (القاسم بن محمد) - شارلز ليال . مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت . ١٩٢٠ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه : الدكتور خالد عبد الكريم جمعة . دار العروبة (١٤٠٠ - ١٩٨٠) .
- طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام - محمود محمد شاكر . مطبعة المدني : ١٩٧٤ .
- العقد الفريد : ابن عبد ربه - أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإيباري . لجنة التأليف والنشر والترجمة (١٣٨٤ - ١٣٨٨ ، ١٩٦٥ - ١٩٦٨) .
- غرر الفوائد ودرر القلائد : الشريف المرتضى - محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٣ - ١٩٥٤) .
- الفسر : ابن جني - الدكتور صفاء خلوصي . بغداد . (١٣٩٠ - ١٩٧٠) .
- الفاضل : المبرد - عبد العزيز الميني الراجكوتي . دار الكتب المصرية (١٣٧٥ - ١٩٥٦) .
- فرحة الأديب : الأسود الغندجاني - الدكتور محمد علي سلطاني . دار النبراس (١٤٠١ - ١٩٨١) .
- فصيح ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب - محمد عبد المنعم خفاجي . المطبعة النموذجية (١٣٦٨ - ١٩٤٩) .
- فهارس كتاب سيبويه : صنع : محمد عبد الخالق عضيمة . مطبعة السعادة (١٣٩٥ - ١٩٧٥) .
- فهرس شوهد سيبويه : صنعة أحمد راتب النفاخ . دار الإرشاد - دار

- الأمانة (١٣٩٠ - ١٩٧٠) .
- كتاب سيويه : طبعتا بولاق وهارون .
- كنايات الجرجاني = المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء .
- الكامل : ابن الأثير . صادر بيروت (١٣٩٩ - ١٩٧٩) .
- اللائي في شرح أمالي القاضي : أبو عبيد البكري - عبد العزيز الميني
الراجكوتي . لجنة التأليف والنشر والترجمة (١٣٥٤ - ١٩٣٦) .
- مايجوز للشاعر في الضرورة : القزاز القيرواني (محمد بن جعفر) -
الدكتور محمد زغلول سلام ، الدكتور محمد مصطفى هدارة . منشأة
المعارف : ١٩٧٣ .
- مايجوز للشاعر في الضرورة : القزاز القيرواني (محمد بن جعفر) -
الدكتور رمضان عبد التواب ، الدكتور صلاح الدين الهادي . دار
العروبة (الكويت) - دار الفصحى (القاهرة) : ١٩٨٢ .
- مختصر تاريخ دمشق : ابن منظور . دار الفكر - دمشق .
- معاني القرآن : الفراء - محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي . الجزء
الأول : دار الكتب المصرية .
- معاهد التنصيص : عبد الرحيم بن أحمد العباسي - محمد محي الدين عبد
الحמיד .
- معجم البلدان : ياقوت الحموي .
- معجم شواهد العربية : عبد السلام محمد هارون . الخانجي
(١٣٩٢ - ١٩٧٢) .
- المفضليات : المفضل الضبي - أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون .
دار المعارف الطبعة الثالثة . ١٩٦٤ .
- المقتضب : المبرد - محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب .

- المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني . دار البيان - بغداد ، دار صعب - بيروت . بلا تاريخ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه : الأعم الشنمري - الدكتور زهير عبد المحسن سلطان . معهد المخطوطات العربية (١٤٠٧ - ١٩٨٧) .
- النقائض : بيفان . ليدن (١٩٠٨ - ١٩٠٩) .
- نهاية الأرب : التويري . المؤسسة المصرية العامة . مصورة عن طبعة دار الكتب .
- مع الهوامع : السيوطي . تصوير بالأوفست . دار المعرفة - بيروت . بلا تاريخ .